التعديل الديناميكي للمخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات استنادا إلى تقييم الفحص الصحي: الفهم الأساسي، المآزق العملية، وبناء الآلية

المؤلفون

فان جينلونغ

الملخص

يمثل تقييم المخططات وتعديلها حلقتين أساسيتين في منظومة الإشراف على تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي، كما يتيح تشغيلهما المتناسق حوكمة ديناميكية للفضاء الإقليمي. ومع متطلبات تنفيذ الاستراتيجيات والمشروعات الكبرى خلال فترة الخطة الخمسية الخامسة عشرة، بات من الضروري تحسين آلية التنسيق بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي للمخططات العامة للفضاء الإقليمي على نحو منهجي. ينطلق هذا البحث من المتطلبات الداخلية لدينامية حوكمة الفضاء الإقليمي، فيراجع آليات تقييم المخططات وتعديلها في الصين قبل إصلاح «دمج المخططات المتعددة»، ويحدد دلالة التعديل الديناميكي وخصائصه في تخطيط الفضاء الإقليمي، ثم يحلل احتياجات التعديل والمآزق العملية التي تواجه تنفيذ المخططات العامة على مستوى المدن والمقاطعات. واستنادا إلى منطق التغذية الراجعة العميقة بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي، يقترح البحث إطارا لآلية التعديل الديناميكي يتكون من خمسة مستويات: الأهداف، المبادئ، المحتوى، التشغيل، والضمانات. ويوفر هذا الإطار مرجعا نظريا وعمليا لتقييم مخططات الفضاء الإقليمي وتعديلها على مستويي المدن والمقاطعات.

الكلمات المفتاحية

تخطيط الفضاء الإقليمي؛ تقييم الفحص الصحي؛ التعديل الديناميكي؛ الحوكمة المكانية؛ تنفيذ التخطيط

المقدمة

تعد آلية تقييم المخططات وتعديلها مكونا محوريا في منظومة الإشراف على تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي [1]، كما تمثل ممارسة مهمة لدفع التنمية الحضرية عالية الجودة وتحديث حوكمة الفضاء الإقليمي. ففي عام 2019، قدمت «آراء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة بشأن إنشاء منظومة تخطيط الفضاء الإقليمي والإشراف على تنفيذها» ترتيبات عليا لتقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي. وبعد سنوات من إصلاح «دمج المخططات المتعددة»، أنشأت الصين على المستوى الوطني نظاما لتقييم الفحص الصحي الحضري في تخطيط الفضاء الإقليمي، ودخلت المخططات العامة على مستوى المدن والمقاطعات مرحلة التنفيذ الشامل. وفي الوقت نفسه، تواجه هذه المخططات احتياجات متنوعة للتعديل والتحسين في نقل التنفيذ وضمان المتطلبات الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي مارس 2026، اقترح «مخطط الخطة الخمسية الخامسة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية» أن يتم «تحسين تخطيط الفضاء الإقليمي ديناميكيا استنادا إلى التخطيط التنموي الوطني ونتائج تقييم تخطيط الفضاء الإقليمي». ومن ثم أصبح التعديل الديناميكي لتخطيط الفضاء الإقليمي اتجاها رئيسيا لتحسين ضبط الفضاء الإقليمي. ومع استمرار تحسين نظام تقييم الفحص الصحي، أصبح إنشاء آلية سليمة للتعديل الديناميكي على أساس نتائج التقييم قضية عملية ملحة.

منذ إعادة بناء منظومة تخطيط الفضاء الإقليمي، تطورت تدريجيا البحوث النظرية والعملية حول تقييم التخطيط وتعديله، إلا أنها بدأت متأخرة نسبيا ولا يزال النقاش في التصميم المؤسسي ضعيفا. ففي مجال تقييم الفحص الصحي، ناقش بعض الباحثين مناهج ومسارات وأطرا تقنية وآليات للرصد والإنذار المبكر على مقاييس مكانية مختلفة، تشمل الأقاليم العابرة للحدود الإدارية والمستويات الإقليمية والبلدية والمقاطعية [2-7]. ودرس آخرون الأطر النظرية لتقييم تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي، ومسارات التفاعل بين تقييم الفحص الصحي وإدارة التنفيذ، والأطر التفاعلية التي تربط تخطيط الفضاء الإقليمي بتقييم الفحص الصحي [8-10]. وفي مجال التعديل الديناميكي، يرى بعض الباحثين أن الإصلاح الشامل للأراضي على مستوى الإقليم كله يمكن أن يوفر واجهة مؤسسية لتعديل مخططات الفضاء الإقليمي [11]؛ ويقترح آخرون استخدام التخطيط القريب الأجل حاملا مرحليا لصيانة المخططات العامة للفضاء الإقليمي [12]، أو بناء مسارات تربط، عبر التقييم والتعديل، بين التخطيط التنموي وتخطيط الفضاء الإقليمي [13]. وبوجه عام، غالبا ما تناقش الدراسات القائمة تقييم الفحص الصحي أو التعديل الديناميكي كل على حدة. ولا يزال استخدام تقييم الفحص الصحي أساسا لتعديل التخطيط ينتقل من الدعوة المفاهيمية إلى الاستكشاف العملي، بينما تظل البحوث حول الاقتران المغلق بين التقييم والتعديل الديناميكي غير كافية. واستجابة لاحتياجات تنفيذ المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات، يلزم تصميم آلية تنسيق منهجية. لذلك ينطلق هذا البحث من دينامية حوكمة الفضاء الإقليمي، ويستهدف رفع مستوى الحوكمة وقدرتها، ويوضح

دلالة التعديل الديناميكي وخصائصه المؤسسية، ويحلل احتياجاته ومآزقه العملية، ثم يبني إطارا للتعديل الديناميكي استنادا إلى تقييم الفحص الصحي دعما للتنفيذ عالي الجودة للتخطيط المكاني.

1 الفهم الأساسي للتعديل الديناميكي في تخطيط الفضاء الإقليمي

1.1 مراجعة وتأمل في آليات تقييم المخططات وتعديلها قبل «دمج المخططات المتعددة»

قبل إصلاح «دمج المخططات المتعددة»، كانت مخططات التنمية، والتخطيط الحضري والريفي، وتخطيط استخدام الأراضي، وغيرها من المخططات المكانية، قد أنشأت إلى حد كبير منظوماتها الخاصة للتقييم والتعديل [12,14]. ويبين تحليل هذه النظم (الجدول 1) أنها جميعا اتبعت المبدأ الأساسي المتمثل في «التقييم قبل التعديل». غير أن اختلاف موقع كل مخطط ووظيفته أدى إلى تباينات واضحة في آليات التقييم، وتطبيق نتائج التقييم، ودرجة صلابة التعديل.

الجدول 1. مقارنة نظم تقييم المخططات وتعديلها قبل «دمج المخططات المتعددة»

نوع التخطيط	تخطيط التنمية	التخطيط الحضري والريفي	تخطيط استخدام الأراضي	تخطيط مناطق الوظائف الرئيسية
آلية التقييم	رصد وتقييم سنويان؛ تقييم متوسط المدة؛ تقييم ختامي شامل	تقييم دوري لتنفيذ المخطط	تقييم تنفيذ المخطط العام لاستخدام الأراضي، ويمكن إجراؤه سنويا	تقييم مناسب التوقيت للمخطط مع تقديم تقرير تقييم
آلية التعديل	آلية تعديل ومراجعة ديناميكية	تعديل نظام المدن الإقليمي، والمخطط العام للمدينة، والمخطط العام للبلدة وفق الصلاحيات والإجراءات القانونية	تعديل المخطط العام لاستخدام الأراضي عند ثبوت الحاجة بعد تقييم التنفيذ	آلية تقييم ومراجعة ديناميكية
محتوى التعديل	يتركز أساسا في تعديل المؤشرات وتحديثها	يحدد تقرير التقييم المحتوى المقترح تعديله وما إذا كان يتعلق بمحتوى إلزامي؛ ويمكن تعديل المخطط العام في خمس حالات	يمكن تعديل حدود حجم أراضي البناء الحضرية والريفية في الحالات المؤهلة؛ ويمكن تعديل المخطط العام لاستخدام الأراضي في ست حالات	تقترح نتائج التقييم المحتوى المطلوب تعديله أو توصيات بمراجعة المخطط
الإجراءات	تقترح لجنة التنمية والإصلاح، بالتعاون مع الجهات المعنية، خطة تعديل، وترفعها للموافقة ثم إلى اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب للمداولة والإقرار	إذا شمل التعديل محتوى إلزاميا في المخطط العام، يقدم تقرير خاص أولا إلى جهة الموافقة الأصلية؛ وبعد الموافقة يمكن إعداد خطة تعديل ورفعها وفق الإجراءات القانونية	تخضع الموافقة على التعديل لإجراءات إعداد التخطيط والموافقة المقررة	تنظمها جهة الموافقة الأصلية
الأساس السياسي	آراء بشأن إنشاء	قانون التخطيط	إشعار وزارة الأراضي	المخطط الوطني

	وتحسين آلية تنفيذ مخطط الخطة الخمسية الثالثة عشرة الوطنية (2016)	الحضري والريفي لجمهورية الصين الشعبية (2007)؛ تدابير تقييم تنفيذ المخططات العامة للمدن (تجريبية) (2009)؛ قواعد تعديل المخططات العامة للمدن (2010)	والموارد بشأن الإدارة الصارمة لتنفيذ المخططات العامة لاستخدام الأراضي (2012)؛ تدابير إدارة المخططات العامة لاستخدام الأراضي (2017)	لمناطق الوظائف الرئيسية (2010)

المصدر: أعد استنادا إلى القوانين والوثائق السياسية ذات الصلة.

في مجال تخطيط التنمية، أُنشئ نظام رصد وتقييم ناضج نسبيا بدورة خمسية، يتكون من الرصد السنوي، والتقييم متوسط المدة، والتقييم الختامي الشامل، إلى جانب آلية للتعديل والمراجعة الديناميكية. ويركز التقييم أساسا على أداء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ المشروعات الكبرى، والتنسيق بين السياسات، ومدى توافق أهداف التنمية. ويمكن لتقرير التقييم متوسط المدة أن يكون أساسا مباشرا لتعديل المخطط، بينما يتركز التعديل في المؤشرات الداعمة لتحقيق الأهداف. وبما أن تخطيط التنمية يغلب عليه الطابع التوقعي وتقل فيه المؤشرات الملزمة، فإن إجراءات تعديل المؤشرات الملزمة وحدها تكون صارمة؛ لذلك تتمتع آلية التعديل فيه بقدر أكبر من المرونة.

أما في المخططات المكانية، فقد أفرزت نظم التقييم والتعديل نتائج عملية متباينة. أولا، في التخطيط الحضري والريفي، يركز تقييم التنفيذ على امتثال التخطيط المكاني الحضري وضبط البناء، ويعد تقييم تنفيذ المخطط شرطا قانونيا لتعديل المخطط. وعندما يشمل التعديل محتوى إلزاميا، يلزم إجراء تدليل ومراجعة خاصين للحفاظ على جدية التعديل. لكن في مرحلة التوسع الكمي، أدى ضعف القيود القانونية على سلطة المخطط والتعديل المستند إلى التقييم، إلى جانب حوافز الأداء الإداري والتمويل القائم على الأرض، إلى تعديل المخططات محليا بصورة متكررة. ثانيا، في تخطيط استخدام الأراضي، يتركز الرصد السنوي والتقييم الدوري على حماية الأراضي المزروعة وضبط إجمالي أراضي البناء. وتستخدم نتائج التقييم لتوجيه تعديل المؤشرات وتعديل المخطط. وقد أسهمت الصلابة القانونية وشدة الموافقة على مؤشرات جوهرية، مثل مساحة الأراضي المزروعة، وحماية الأراضي الزراعية الأساسية الدائمة، وإجمالي أراضي البناء، إسهاما واضحا في صون الأمن الغذائي الوطني. وفي الوقت نفسه، وفرت آلية تعديل متمايزة، من خلال التمييز بين «تعديل المخطط» و«مراجعة المخطط»، مرونة محدودة للتنمية المحلية. غير أن صلابة ضبط المؤشرات بأسلوب الاقتصاد المخطط، وتعقيد إجراءات المراجعة والتعديل، وارتفاع مستويات الموافقة، جعلت آلية تعديل تخطيط استخدام الأراضي منخفضة الكفاءة وضعيفة الملاءمة عند مواجهة احتياجات التنمية الديناميكية لاقتصادات السوق المحلية. ثالثا، اقترح «المخطط الوطني لمناطق الوظائف الرئيسية» إنشاء آلية للتقييم والمراجعة الديناميكية، وطلب اقتراح محتوى التعديل أو توصيات المراجعة بناء على نتائج التقييم. لكن لم تصدر لاحقا وثائق إرشادية محددة، وبقي محتوى التقييم والتعديل وإجراءاتهما غامضا، كما ظلت الممارسة العملية محدودة.

1.2 دلالة التعديل الديناميكي في تخطيط الفضاء الإقليمي

تأسس التعديل الديناميكي لتخطيط الفضاء الإقليمي لأول مرة في وثائق النظام العليا على المستوى الوطني. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف أكاديمي موحد بعد، فإن فكرته ظهرت منذ زمن في تاريخ الفكر التخطيطي الحضري. فقد أكدت «ميثاق ماتشو بيتشو» أن «التخطيط الإقليمي والحضري عملية ديناميكية»، ودعت «إعلان وارسو» إلى أن يشمل التخطيط في أي نطاق تنسيقا مستمرا. كما ناقش باحثون صينيون الممارسة والنظرية المتعلقتين بالتخطيط الديناميكي [15-16]. وإضافة إلى ذلك، تستجيب نظرية التخطيط الديناميكي لضعف مرونة التخطيط التقليدي عبر الدعوة إلى التصحيح والتحسين التدريجيين، حتى تتمكن المخططات من مواجهة تعقيد التنمية الحضرية وعدم يقينها [17-18]. ومن ثم أصبح الطابع الديناميكي للتخطيط موضع توافق واسع. وقبل «دمج المخططات المتعددة»، استخدمت المخططات المختلفة ترتيبات مؤسسية مثل مراجعة المخطط، أو تعديل المخطط، أو الصيانة الديناميكية للاستجابة لعدم اليقين في التنفيذ. وعلى الرغم من اختلاف التسميات، فإن معناها الجوهري واحد: عملية مؤسسية للتكيف الديناميكي الدقيق والمنظم والقابل للضبط.

ينظم تخطيط الفضاء الإقليمي أنشطة تطوير الفضاء الإقليمي وحمايته وفقا للمنطق الأساسي لضبط الاستخدام الموحد للفضاء الإقليمي [19]. ومن خلال التوجيه الاستراتيجي والضبط الصارم، يدفع التخصيص الكفء للموارد المكانية ويحسن حوكمة الفضاء الإقليمي، ليصبح أداة مركزية للحوكمة الإقليمية. والفضاء الإقليمي نفسه نظام مركب اجتماعي-إيكولوجي-تقني عالي الاقتران [20]، كما أن الفضاءات الوظيفية الخاضعة للضبط التخطيطي تتميز بالتغاير والدينامية وتعدد المقاييس [21]. لذلك لا تستطيع الخريطة التخطيطية الساكنة أن تستجيب بالكامل لاحتياجات الحوكمة المكانية المتغيرة باستمرار. وهذا يعني أن تخطيط الفضاء الإقليمي عملية حوكمة مستمرة من التعميق والتحسين والمعايرة والإكمال، وأن التعديل الديناميكي هو المسار الرئيس لتحقيق هذه العملية. ومن ثم فإن إنشاء آلية لتعديل مخططات الفضاء الإقليمي، بوصفها واجهة مؤسسية للحوكمة الديناميكية للفضاء الإقليمي، يعد خيارا حتميا لتحديث قدرة الحوكمة المكانية.

وينبغي التأكيد أن الرأي القائل إن تعديل المخطط يضعف سلطته وجديته هو تصور خاطئ نابع من عقلية الضبط الساكن في عصر الاقتصاد المخطط. فهو يرى التخطيط أمرا حكوميا لمرة واحدة للضبط المكاني، بدلا من فهم تخطيط الفضاء الإقليمي من منظور القدرة الديناميكية لحوكمة الفضاء الوطني على التكيف. وتكمن سلطة التخطيط وجديته في التنفيذ الصارم لفلسفة التنمية المرتبطة بالحضارة الإيكولوجية والنوايا الاستراتيجية الوطنية الكبرى، وفي الالتزام الحازم بالمهام المركزية الخاصة بالموارد والطاقة والحماية ومتطلبات الخطوط الدنيا المكانية. وعند ظهور تناقض بين الحماية والتنمية، لا يعني ذلك منع الحكومات المحلية من تعديل المخططات مطلقا؛ بل ينبغي تحسينها علميا ومنهجيا ومعياريا لحماية المطالب التنموية المحلية المعقولة من دون مخالفة الإرادة الوطنية.

وخلاصة القول، فإن التعديل الديناميكي لتخطيط الفضاء الإقليمي هو أداة سياسية مهمة للتحسين المستمر للمخططات مع الحفاظ على الأهداف الاستراتيجية، والمحتوى البنيوي، وقيود الخطوط الدنيا دون تغيير. وهو يستجيب للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الكبرى، والسياسات الرئيسية، والتحولات الكبيرة في الظروف الطبيعية، واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ويضمن التنفيذ الفعال لمقاصد التخطيط. وتكمن قيمته الجوهرية في اتباع منطق الحوكمة الديناميكية لتحديث حوكمة الفضاء الإقليمي، ودفع تخطيط الفضاء الإقليمي من «أداة ضبط خرائطية ساكنة» إلى «آلية حوكمة مكانية» قادرة على مواجهة عدم اليقين والتكيف الذاتي.

1.3 الخصائص المؤسسية للتعديل الديناميكي في تخطيط الفضاء الإقليمي

بالمقارنة مع المخططات المكانية السابقة، يعمل تخطيط الفضاء الإقليمي في بيئة مؤسسية شهدت تحولا عميقا بفعل تحديث الحوكمة المكانية في عصر الحضارة الإيكولوجية [22]. لذلك ينبغي أن يجسد التعديل الديناميكي أربع خصائص مؤسسية.

أولا، ينبغي أن يدعم حوكمة شاملة لكل الإقليم ولكل العناصر. يغطي تخطيط الفضاء الإقليمي كامل الفضاء الإقليمي وجميع العناصر ذات الصلة، ويضع ترتيبات منهجية لأنماط متعددة من سلوك الاستخدام عبر فضاءات وعناصر مختلفة. لذلك يجب أن يتجنب التعديل العشوائية والتجزؤ، وأن يدمج تقييما شاملا للآثار على كامل الإقليم وتكيفا منهجيا لكل العناصر.

ثانيا، ينبغي أن يوفق بين ضبط الخطوط الدنيا والتنمية المرنة. تشكل «المناطق الثلاث والخطوط الثلاثة» خطوطا حمراء لا يجوز تجاوزها في تطوير الفضاء الإقليمي وحمايته. وليس هدفها تقييد التنمية، بل دفع المدن نحو تنمية نوعية ومكثفة. لذلك يجب الحفاظ الصارم على الخطوط الدنيا المكانية المرتكزة إلى «الخطوط الثلاثة». وفي الوقت نفسه، وبالنظر إلى الاحتياجات الموضوعية للتعديل في عصر تنمية المخزون القائم، ينبغي تحديد شروط التعديل وحالاته وإجراءاته على نحو واضح وصارم.

ثالثا، ينبغي أن يشكل حلقة تغذية راجعة إيجابية في عملية التخطيط. فالاتجاه العملي نحو جعل التخطيط قابلا للاستخدام والإدارة والفعالية يتطلب اتصالا وثيقا بين إعداد المخطط وإدارة التنفيذ، بما يشكل منظومة تشغيلية لدورة الحياة الكاملة تشمل إعداد المخطط، وتتبع التنفيذ، والتقييم والتدليل، والتصحيح الراجع [23]. ويعد التقييم والتعديل القناتين الرئيسيتين لتحقيق هذه الحلقة الإيجابية. لذلك يجب أن يقوم تعديل المخطط على منطق حلقة مغلقة يمكن التخطيط من الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لتغيرات التنمية المكانية.

رابعا، ينبغي أن يدعم الحوكمة التعاونية في آليات التخطيط. لقد أعادت منظومة تخطيط الفضاء الإقليمي توزيع صلاحيات التخطيط بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية. ووفقا لمبدأ الحوكمة التعاونية القائم على «مستوى حكومي واحد، صلاحية واحدة»، يمنح نظام الموافقة الهرمي على المخططات العامة الحكومات المحلية قدرا أكبر من الاستقلالية. لذلك فإن تنظيم آلية التعديل الديناميكي وفق مبدأ مطابقة الصلاحيات للمسؤوليات، وتوضيح صلاحيات التعديل بين المركز والمحليات، يمثل تعبيرا مهما عن الحوكمة التعاونية الرأسية.

2 الاحتياجات والمآزق العملية للتعديل الديناميكي في المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات

في الوقت الراهن، تحولت التنمية الحضرية إلى مرحلة يغلب عليها تجديد المخزون القائم، وتحسين الجودة، ورفع الكفاءة. وستطرح الخطة الخمسية الخامسة عشرة تعديلات استراتيجية جديدة، ومن ثم تحتاج حوكمة الفضاء الإقليمي إلى تحسين ديناميكي يضمن تحقيق أهداف الحوكمة الوطنية. وفي ظل قيود مشددة على الموارد والبيئة، تواجه المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات احتياجات ملحة للتعديل ومآزق عملية في التكيف مع واقع الحوكمة المكانية.

2.1 الاحتياجات العملية للتعديل الديناميكي

2.1.1 البعد الاستراتيجي: ضمان التنفيذ الدقيق للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية

بما أن الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الكبرى طويلة الأمد ومرحلية ومتطورة ديناميكيا، تحتاج المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات إلى تعديل ديناميكي مستمر لضمان المطابقة الدقيقة بين التخطيطات المكانية المحلية والأهداف والمهام الاستراتيجية الوطنية. أولا، ستنشر الخطة الخمسية الخامسة عشرة مهاما استراتيجية وإجراءات كبرى جديدة، وينبغي أن تضمن المخططات المكانية بصورة كافية المشروعات الصناعية الكبرى، والبنية التحتية الإقليمية، ومشروعات الطاقة والموارد وغيرها من المبادرات التي تحددها هذه المهام. ثانيا، تستمر استراتيجيات كبرى مثل التنمية المنسقة لمنطقة بكين-تيانجين-خبي، وتكامل دلتا نهر اليانغتسي، وبناء منطقة خليج قوانغدونغ-هونغ كونغ-ماكاو الكبرى في الامتداد إلى مستويات المدن والمقاطعات. وغالبا ما تكون ترتيبات المخططات القائمة لهذه الاستراتيجيات غير كافية، لذلك ينبغي تعزيز التخطيط العمراني العابر للحدود الإدارية، والتنسيق الصناعي، وربط البنية التحتية، والتنمية المكانية المتكاملة العابرة للأقاليم والحدود. وأخيرا، في مواجهة تحولات السياسات الكلية مثل أهداف الكربون المزدوج وتخطيط القوى الإنتاجية الكبرى على المستوى الوطني، يجب تعديل استراتيجيات التنمية المكانية وأولويات تخصيص الموارد في الوقت المناسب، بحيث يوجه التخطيط الموارد المكانية نحو المجالات التي تدعمها الدولة أولويا.

2.1.2 البعد المكاني: رفع مرونة استجابة التخطيط لتكرار الطلب المكاني

بوصفه قاعدة التنسيق المكاني، يجب أن يدمج المخطط العام وينسق مطالب التموضع المكاني لمختلف القطاعات والمجالات. وبما أن التخطيط التنموي والمخططات الخاصة تختلف في دورات الإعداد وعمق التفصيل، يحتاج التخطيط المكاني إلى قدر من المرونة لضمان المساحة اللازمة للمشروعات. فمن جهة، تتغير المشروعات الرئيسية المقترحة في التخطيط التنموي مع تغير الظروف، وتحقق آليات تقييم وتعديل تخطيط التنمية مرونة في التخطيط، بينما لم ينشئ التخطيط المكاني بعد آلية تعديل مقابلة. ومن جهة أخرى، تغطي المخططات الخاصة أكثر من عشرة مجالات، منها المياه، والنقل، والطاقة، والزراعة، والغابات. وهي شديدة التخصص، وغالبا ما تتخذ خصائص خطية واضحة، وتتغير كثيرا. وخلال التنفيذ، يسهل أن تواجه تناقضات في التخطيط الوظيفي وتعارضات مكانية؛ ومن ثم يحتاج اتصالها بالمخططات العامة للفضاء الإقليمي إلى معايرة مستمرة. ولا يمكن تلبية احتياجات التكامل المكاني الناتجة عن تراكب المخططات في مراحل مختلفة إلا بجعل التعديل الديناميكي منصة تنسيق اعتيادية، بما يمكن المخطط العام من أداء دوره الأساسي في منظومة التخطيط الوطنية.

2.1.3 بعد التنفيذ: تعزيز ملاءمة نقل التخطيط عبر المقاييس المتعددة

تحاول ممارسة التخطيط المكاني الحالية تخصيص الموارد الإقليمية وضبطها من خلال تفكيك المؤشرات الصارمة من أعلى إلى أسفل وتحديد الخطوط الدنيا المكانية. وبصورة خاصة، أرست طريقة قيد قوية تقوم على «المؤشر + الفضاء» بالنسبة إلى «الخطوط الثلاثة»، بحيث تحدد الحدود مباشرة بإحداثيات مكانية دقيقة. وتمتلك هذه الطريقة الصارمة في النقل عقلانية تقنية لأنها سهلة الإدارة والرقابة، لكنها تفتقر عبر المقاييس المكانية المتعددة إلى عقلانية قيمية قائمة على التمايز والتكيف في الحوكمة المكانية [24]، مما يؤدي إلى فجوة بين النموذج المثالي والواقع. فمن جهة، في التحول المقياسي من «كامل الإقليم» إلى «الإقليم» ثم إلى «العناصر»، تواجه المضامين الصارمة مثل المؤشرات الملزمة وحدود الضبط سيناريوهات معقدة تتعلق بصلاحيات الإدارة المكانية وتغيرات السوق، فتكشف عن سوء مواءمة الموارد ونقص المرونة. ومن جهة أخرى، تتفاوت مراحل التنمية بين المدن والمقاطعات؛ فقد يتجاوز التطور توقعات التخطيط بكثير أو يقل عنها كثيرا. لذلك يصعب على مؤشرات الضبط والتخطيطات المكانية المنقولة بصورة ساكنة أن تلائم احتياجات الحوكمة المكانية الديناميكية. ومن أجل معالجة اختلال التوازن بين الصلابة والمرونة في نقل التخطيط عبر المقاييس، يلزم الاعتماد على التعديل الديناميكي لضمان التنفيذ الفعال للتخطيط.

2.2 المآزق العملية للتعديل الديناميكي

2.2.1 غموض تموضع القيمة وغياب توافق القواعد

يمثل غموض قيمة التعديل الديناميكي وعدم تشكل توافق حول قواعده المشكلة الأولى التي تعوق التنفيذ المعياري للتعديل الديناميكي في المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات. فعلى المستوى المعرفي، لا يزال فهم العلاقة بين «الصلابة» و«المرونة» حبيس ثنائية إما هذا أو ذاك، مما يؤدي إلى خطأين معرفيين: العشوائية غير المنضبطة أو الجمود المفرط. فمن ناحية، تحاول بعض المحليات كسر متطلبات ضبط الخطوط الدنيا المكانية بصورة تعسفية، وتتخذ من التعديل الديناميكي «ممرّا أخضر» لتجاوز الموافقات وتنفيذ مشروعات غير ممتثلة. ومن ناحية أخرى، يؤدي التشديد المفرط على سلطة المخطط إلى الخوف من التعامل مع احتياجات التعديل المعقولة أو رفضها، فينفصل التخطيط عن واقع التنمية. وعلى مستوى القواعد والمعايير، تستخدم لوائح التخطيط المكاني القائمة مصطلحات متعددة، منها «المراجعة»، و«التعديل»، و«التصحيح»، و«التحسين» (الجدول 2). كما تختلف معايير الحالات القابلة للتعديل، مما يترك للحكومات المحلية مساحة تقديرية واسعة في المسار الفني وعمق التدليل وإجراءات الاعتماد. وهذا لا يساعد على إبراز الفعالية الكلية لمنظومة التخطيط. وترجع جذور هذه المشكلات إلى الجمود الناتج عن التفكير التخطيطي الساكن التقليدي، إذ ينظر إلى التخطيط بوصفه مخططا نهائيا مؤكدا، ويتجاهل القيمة الجوهرية للتعديل الديناميكي في تعزيز ملاءمة التخطيط للتنمية ورفع كفاءة الحوكمة.

الجدول 2. أحكام تعديل المخططات في لوائح التخطيط المكاني المختارة على مستوى المقاطعات والبلديات

اللائحة	لائحة تخطيط الفضاء الإقليمي في مقاطعة تشجيانغ	لائحة تخطيط الفضاء الإقليمي في ميناء هاينان للتجارة الحرة	لائحة تخطيط الفضاء الإقليمي في قوانغتشو	لائحة التخطيط الحضري والريفي في بكين
نوع التعديل	تصحيح؛ مراجعة	مراجعة	مراجعة؛ تعديل؛ تحسين	مراجعة
الحالات القابلة للتعديل	التصحيح استنادا إلى نتائج تقييم الفحص الصحي؛ تعديل المخططات التفصيلية التي تشمل محتوى إلزاميا في المخطط العام	تغير الاستراتيجيات أو السياسات الوطنية أو الإقليمية الكبرى؛ تعديل التقسيمات الإدارية أو تعديل المخطط العام الأعلى للفضاء الإقليمي؛ الحاجة إلى مشروعات كبرى في الطاقة أو النقل أو المياه أو غيرها على المستوى الوطني أو الإقليمي؛ الحاجة إلى مشروعات كبرى للدفاع الوطني أو السلامة العامة؛ حالات أخرى تحددها القوانين أو اللوائح أو حكومة المقاطعة	المراجعة: تغير الاستراتيجيات الوطنية أو السياسات الكبرى؛ تعديل التقسيمات الإدارية؛ تغير المخططات الأعلى؛ الحاجة إلى بنية تحتية وطنية أو إقليمية كبرى أو مشروعات أخرى؛ الحاجة إلى مشروعات غير متوقعة للدفاع أو الشؤون العسكرية أو الإنقاذ والإغاثة أو مكافحة الأوبئة؛ ثبوت الحاجة إلى المراجعة بعد تقييم التنفيذ؛ حالات أخرى تحددها القوانين واللوائح أو تعترف بها حكومة المقاطعة. التعديل:	المخطط العام البلدي: تغير المخطط الأعلى للفضاء الإقليمي، أو تعديل الاستراتيجية الوطنية الكبرى، أو بناء مشروعات كبرى، أو تعديل التقسيمات الإدارية. المخطط العام للحي: تغير المخطط الأعلى؛ تعديل التقسيمات الإدارية؛ تعديل الاستراتيجية الوطنية الكبرى؛ بناء مشروعات كبرى معتمدة من مستوى المقاطعة أو أعلى؛ إشارة تقييم الفحص الصحي الحضري لتخطيط الفضاء الإقليمي إلى الحاجة إلى

			تعديل تخطيط أراضي البناء الحضرية والريفية العابرة للمدن والمقاطعات أو حدود التنمية الحضرية. التحسين: تحسين محلي لأراضي البناء الحضرية والريفية أو حدود التنمية الحضرية داخل المدينة أو المقاطعة	تعديل المخطط العام؛ حالات أخرى تستوفي أحكام الدولة أو المقاطعة أو تراها حكومة البلدية لازمة
الإجراءات والصلاحيات	وفقا للإجراءات والصلاحيات القانونية	الصلاحيات التي تحددها الدولة والمقاطعة	المراجعة: إذا شملت محتوى إلزاميا، تعتمد وفق الإجراءات الأصلية؛ وإذا لم تشمل ذلك، تحدد حكومة المقاطعة إجراءاتها. أما التعديل والتحسين فتضع الجهة المختصة في المقاطعة إجراءاتهما	المستوى البلدي: تراجع حكومة المقاطعة وتوافق ثم ترفع إلى مجلس الدولة للموافقة. مستوى الحي: توافق حكومة البلدية وترفع للتسجيل لدى حكومة المقاطعة

المصدر: أعد استنادا إلى لوائح تخطيط الفضاء الإقليمي الصادرة في المقاطعات والبلديات.

2.2.2 انفصال سلسلة الإدارة بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي

على الرغم من أن الوثائق المؤسسية أوضحت أن تقييم الفحص الصحي أساس للتعديل والتحسين الديناميكيين، لم تنشأ بعد آلية ترابط وتنسيق بينهما، فصار تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي «مسارين منفصلين». ولا تزال المشكلات والتوصيات التي يطرحها التقييم الحالي في صورة استنتاجات نصية مجردة؛ وتتركز قيمة التقييم في الإشراف على التنفيذ أكثر من كونه أداة تدفع التحسين. كما لا تحول نتائج التقييم إلى مهام تعديل محددة عبر سلسلة مغلقة من «استنتاجات تقييم الفحص الصحي - قائمة احتياجات التعديل - إعداد خطة التعديل»، مما يجعل تطبيق النتائج ضعيف القابلية للتشغيل. ولم تنشأ بين تقييم الفحص الصحي وتعديل المخططات صلة مؤسسية ملزمة وإجرائية، ولذلك يصعب أن يدفع التقييم مباشرة أعمال التعديل. وفي بعض المناطق، لا تزال تعديلات المخططات موجهة أساسا بتنفيذ المشروعات والإرادة الإدارية، مما يضعف علمية التعديل الديناميكي ومنهجيته.

2.2.3 تأخر التصميم المؤسسي المنهجي للتعديل الديناميكي

بسبب الجمود المنطقي الموروث من نظام «مراجعة» المخططات المكانية السابقة، لم يأخذ إعداد المخططات المكانية بالقدر الكافي في الاعتبار المعايرة المستمرة اللازمة للحوكمة الديناميكية. ومن ثم فإن العرض المؤسسي اللازم لدعم التشغيل المعياري للتعديل الديناميكي يتأخر بوضوح عن الاحتياجات العملية. أولا، يواجه التعديل الديناميكي مأزق «المشروعية». فقانون تخطيط الفضاء الإقليمي لم يصدر بعد، بينما صممت نظم المراجعة والتعديل في قانون إدارة الأراضي وقانون التخطيط الحضري والريفي للحالات العرضية، ولم تعد تلائم احتياجات الحوكمة المكانية الديناميكية المنتظمة. ثانيا، يفتقر التعديل الديناميكي إلى التنسيق، وتعمل تعديلات العناصر بصورة مجزأة. فالتعديلات الحالية للأراضي الزراعية الأساسية الدائمة، والخطوط الحمراء للحماية الإيكولوجية، وحدود التنمية الحضرية تتم كل منها بمعزل عن الأخرى؛ وتؤدي الفروق في مستوى الموافقة والتوقيت والمعايير الفنية إلى تعارضات، فيتحول التعديل الديناميكي إلى «ترقيع» مجزأ بدلا من تحسين مكاني منهجي. ثالثا، لا تزال صلاحيات الموافقة على تعديل المخططات غامضة. فقد أصبح مبدأ «مستوى حكومي واحد، صلاحية واحدة» واضحا في مرحلة الإعداد، وباستثناء أن صلاحيات وإجراءات تعديل أو مراجعة «الخطوط الثلاثة» باتت واضحة إلى حد كبير، لا تزال صلاحيات تعديلات المخططات الأخرى غير محددة، ولم يتشكل

بعد توازن مؤسسي بين الضبط المركزي والمرونة المحلية. وأخيرا، تظل آلية الرقابة غير مكتملة. ولا بد من بناء آلية رقابة ومساءلة سليمة تحدد جهات المساءلة وحالاتها ومعاييرها لمنع التعديل غير القانوني وغير المنظم.

3 بناء آلية التعديل الديناميكي للمخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات استنادا إلى تقييم الفحص الصحي

بصفته مكونا مهما في منظومة الحوكمة الوطنية، يتمثل جوهر تخطيط الفضاء الإقليمي في التعامل مع العلاقة بين ضبط السلامة من أعلى إلى أسفل ومطالب التنمية من أسفل إلى أعلى، وفقا لمتطلبات تحديث قدرة الحوكمة المكانية الوطنية. ولأن المنطقين مختلفان، تنشأ بينهما توترات طبيعية؛ ومن ثم فإن بناء نظام للتكيف الديناميكي في التخطيط ينسق التنمية والأمن يمثل مسارا فعالا لتخفيف هذه التوترات. وفي الطرف الخلفي من تنفيذ التخطيط، تلعب حلقتا التقييم والتعديل دورا حاسما بفضل منطق التغذية الراجعة الوثيق بينهما. ويوفر تشغيلهما المتناسق واجهة مؤسسية للحوكمة الديناميكية للفضاء الإقليمي، ويعزز التوازن الديناميكي بين صلابة التخطيط ومرونته. ويهدف بناء آلية للتعديل الديناميكي في المدن والمقاطعات استنادا إلى تقييم الفحص الصحي إلى تعزيز قدرة نظام تخطيط الفضاء الإقليمي على التكيف ومرونته وصلابته المؤسسية عبر تسلسل مؤسسي متماسك من «التقييم - التعديل - إعادة التخطيط».

3.1 منطق التغذية الراجعة بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي

لا يعتمد أثر تنفيذ التخطيط على الخريطة المثالية التي ينتجها إعداد المخطط فحسب، بل يعتمد أيضا على قدرة المخطط على الاستجابة العلمية لتغير القيود. ويدفع تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي نموذج التخطيط من نمط أحادي الاتجاه «تنفيذ - نتيجة» إلى نمط «تعلم - تكيف» يقوم على تفاعل ثنائي وتغذية راجعة دورية. وضمن منظومة التشغيل المغلقة لدورة حياة التخطيط، توجد علاقة تغذية راجعة وثيقة بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي (الشكل 1)، وتشكل منطق «التشخيص - العلاج»: فتقييم الفحص الصحي يشخص «أمراض المدينة»، بينما ينفذ تعديل التخطيط «علاجا موجها».

يقيم تقييم الفحص الصحي، عبر منطق التقييم بحسب الزمن والأبعاد، حالة تشغيل المدينة وديناميات تنفيذ التخطيط بصورة منهجية وشاملة وموضوعية. كما يرصد الانحرافات وينذر بها ويحددها في الوقت المناسب، ويكشف بدقة عن مشكلات ونواقص الحوكمة المكانية الحضرية، فيوفر أساسا علميا للتعديل والتحسين الديناميكيين. أما تعديل التخطيط فيستجيب للعوائق واحتياجات الفضاء التي يكشفها التقييم، ويضع خطط التعديل والتحسين، ويأخذ في الاعتبار درجة تأثير التعديل وتوزيع الصلاحيات الإدارية، وينفذ تصحيحا أو تحسينا للمخطط على نحو طبقي وتصنيفي ودرجي. ومن ثم فإن تقييم الفحص الصحي شرط مهم للتعديل الديناميكي، والتعديل الديناميكي هو حامل تطبيق تقييم الفحص الصحي. وجوهر المنطق المتبادل بينهما هو عملية تصحيح ذاتي وتحسين للمخطط بناء على التغذية الراجعة لمشكلات التنمية المكانية. ويؤدي الربط العميق بينهما إلى رفع قدرة المخطط على التكيف وفعالية تنفيذه، ويدفعان معا تخطيط الفضاء الإقليمي نحو حوكمة ديناميكية.

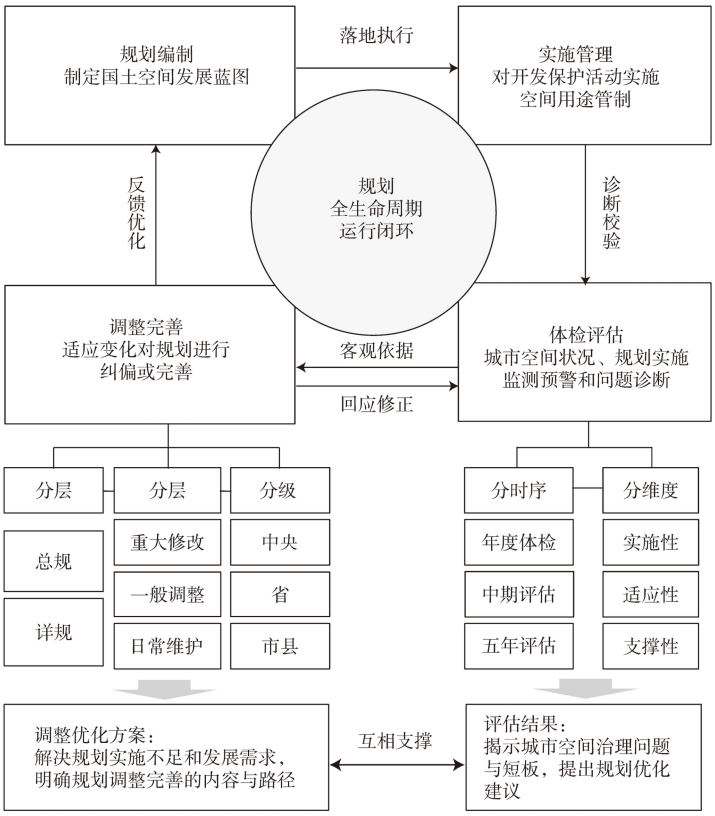

الشكل 1. تحليل التغذية الراجعة التفاعلية بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي للمخططات

3.2 بناء آلية التعديل الديناميكي للمخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات

ينبغي أن يتوافق التعديل الديناميكي للمخططات العامة على مستوى المدن والمقاطعات مع مطلب القدرة الديناميكية على التكيف في الحوكمة المكانية الوطنية. كما ينبغي أن يعزز الارتباط العميق والتشغيل المتناسق بين تقييم الفحص الصحي وتعديل التخطيط، وأن يتبع المنطق الأساسي: «لماذا نعدل - وفق أي مبادئ - ماذا نعدل - كيف نعدل - كيف نضمن». وبناء على ذلك، يقترح هذا البحث إطارا لآلية التعديل الديناميكي يتكون من خمسة مستويات: الأهداف، المبادئ، المحتوى، التشغيل، والضمانات (الشكل 2).

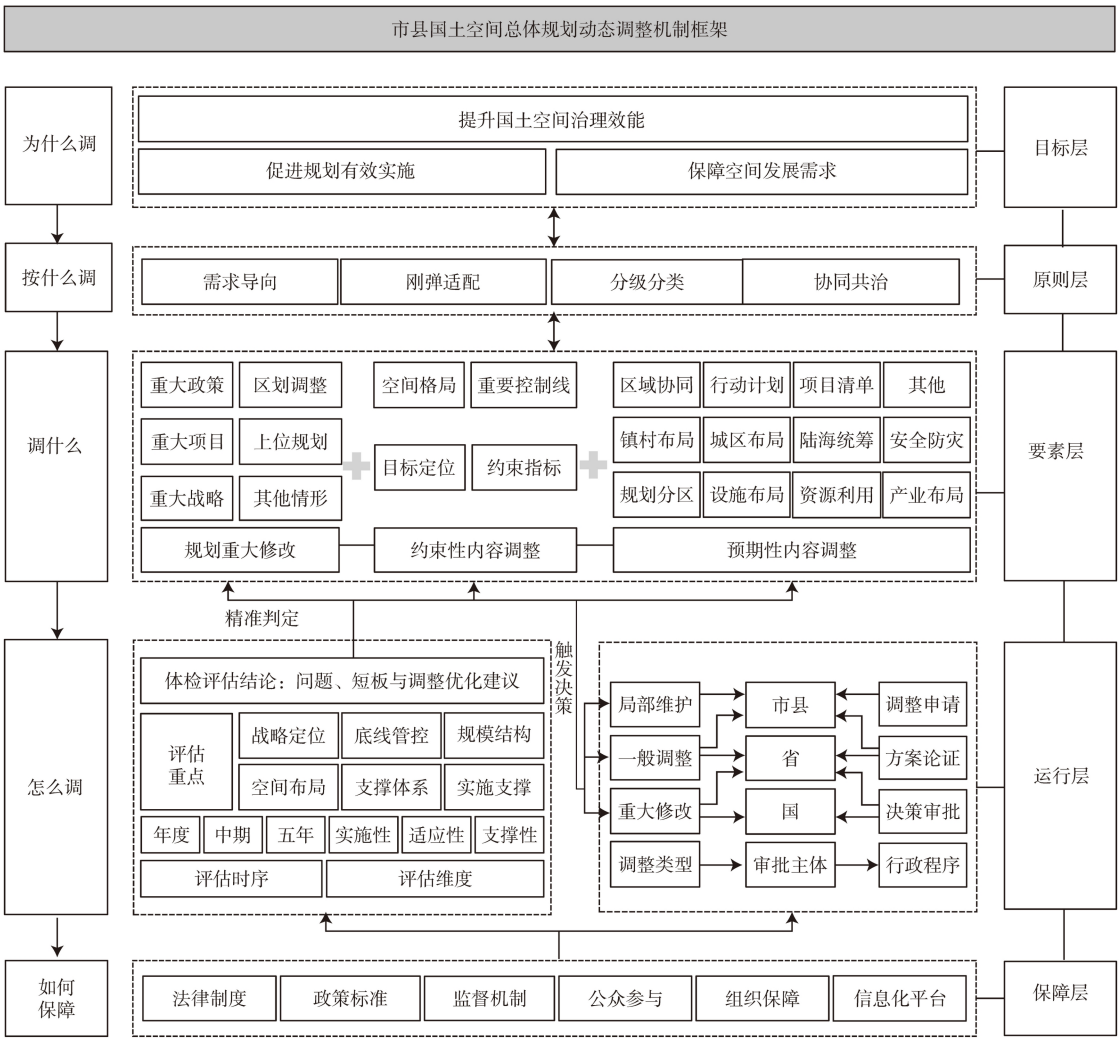

الشكل 2. منطق بناء آلية التعديل الديناميكي للمخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات

3.2.1 مستوى الأهداف: تحسين فعالية حوكمة الفضاء الإقليمي

يواجه تنفيذ المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات مباشرة التناقض الجوهري بين الخريطة التخطيطية وواقع التنمية، وهو حامل رئيسي لتنزيل أهداف الحوكمة المكانية. وتهدف آلية التعديل الديناميكي إلى تعزيز فعالية الحوكمة المكانية عبر دفع التنفيذ الفعال للتخطيط وضمان احتياجات التنمية المكانية. فمن ناحية، من دون التأثير في البنية العامة للأهداف، يمكن تحسين الاختناقات المكانية المحلية وتكوين مسارات تنفيذ ملائمة للاحتياجات الفعلية، والحفاظ على مرونة التخطيط وقدرته على التكيف، ودعم التنفيذ الكلي الفعال للتوجيه الاستراتيجي وضبط الخطوط الدنيا. ومن ناحية أخرى، تخدم الآلية بنشاط التخطيط التنموي الاقتصادي والاجتماعي، وتضمن سلاسة إدراج المشروعات الرئيسية في المخطط، وتبرز وظيفة التخطيط كأداة حوكمة توفر الضمان المكاني والتنسيق الشامل.

3.2.2 مستوى المبادئ: الجمع بين ملاءمة الصلابة والمرونة والتحسين المنهجي

أولا، يجب أن يكون التعديل موجها بالاحتياجات ومسبوقا بالتقييم. ينبغي أن تشكل متطلبات تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية، والتنمية الصناعية، وضمان معيشة السكان، الأساس الجوهري. ويجب أن يكون تقييم الفحص الصحي إجراء سابقا للتعديل الديناميكي، بحيث يحدد المشكلات بدقة ويوضح اتجاهات التحسين، مع ضمان علمية قرار التعديل ومعقوليته عبر تقييم منهجي مؤسسي.

ثانيا، ينبغي توحيد الضبط الصارم والتكيف المرن. يجب دمج «الضبط الصارم» و«الاحتياجات المرنة» عضويا. كما يجب الالتزام الصارم بـ«المناطق الثلاث والخطوط الثلاثة» والمؤشرات الملزمة. وفي ظل استقرار البنية المكانية وعدم انخفاض كمية أو جودة أهداف الحماية، ينفذ التعديل الديناميكي بما يساعد على رفع كفاءة استخدام الفضاء، وحل تناقضات التنفيذ، وتحسين بيئة السكن.
ثالثا، ينبغي التعديل بالتدرج والتصنيف والتحسين المنهجي. وفقا لنطاق التأثير، ومستوى المخاطر، وشدة الضبط، ينبغي اعتماد إجراءات تعديل متدرجة ومصنفة. وانطلاقا من مفهوم التنسيق الشامل لكل الإقليم ولكل العناصر، ينبغي تعزيز التحسين المتناسق للفضاءات الإيكولوجية والزراعية والحضرية، ومنع التعديلات المجزأة.
رابعا، ينبغي مطابقة الصلاحيات للمسؤوليات وتعزيز الحوكمة التعاونية. يجب الالتزام الصارم بمتطلبات صلاحيات التخطيط مثل «من يوافق يراقب» و«من يدير يوافق»، وتحديد صلاحيات الموافقة الرأسية ومسؤوليات الرقابة بوضوح. كما ينبغي تعزيز التنسيق بين الإدارات والمشاركة العامة، وتحقيق توازن شامل بين مصالح الأطراف المختلفة لضمان أن يكون التقييم والتعديل معياريا ومنظما.

3.2.3 مستوى المحتوى: بناء نظام دقيق لإدارة عناصر التعديل

يشمل التعديل الديناميكي عناصر ضبط على مستويات وأنواع ودرجات تأثير مختلفة. وانطلاقا من قابلية التشغيل في تخطيط المدن والمقاطعات واحتياجات الحوكمة المتنوعة، ينبغي بناء نظام دقيق لإدارة عناصر التعديل. ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى ثلاث فئات: المراجعة الكبرى للمخطط، وتعديل المحتوى الملزم، وتعديل المحتوى التوقعي. تشير المراجعة الكبرى إلى الحالات التي يحدث فيها تغير جوهري في المخطط بسبب استراتيجيات وطنية كبرى، أو سياسات رئيسية، أو مشروعات كبرى، أو تعديل التقسيمات الإدارية، أو تعديل المخططات الأعلى. ويستهدف تعديل المحتوى الملزم التحسين الإيجابي لعناصر الضبط الصارم مثل الأهداف الاستراتيجية الحضرية، وتحديد الوظائف الرئيسية، والبنية المكانية، والمناطق الثلاث والخطوط الثلاثة، والخطوط الحضرية الأربعة. ويتمثل جوهره في تكييف أمثل يوازن بين الضبط الصارم والتنمية الكافية [25]. أما تعديل المحتوى التوقعي فيشمل مناطق التخطيط، والتخطيط الوظيفي الحضري، واستخدام الموارد والطاقة، ونظام البلدات والقرى، وتخطيط البنية التحتية، وخطط العمل، وقوائم المشروعات الرئيسية. وهو يوجه تنمية الفضاء في المدن والمقاطعات بمرونة من خلال مخططات التخطيط المكاني والمؤشرات وقواعد التطوير والحماية، ثم يزداد تفصيلا في المخططات الأدنى أو المخططات الخاصة.

3.2.4 مستوى التشغيل: إنشاء آلية حوكمة تعاونية تربط «التقييم» و«التعديل» وتعمل بالتصنيف والتدرج والترابط الرأسي

أولا، ينبغي إنشاء آلية ربط صارمة بين التقييم والتعديل. واستنادا إلى منطق التغذية الراجعة العميق بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي، يجب تعزيز العلاقة بينهما من جانبي الربط الفني والاتصال الإداري، وفتح ثلاث حلقات: تحويل النتائج، وتحديد الشروط، وربط الإجراءات. في البداية، ينبغي تحويل نتائج تقييم الفحص الصحي إلى خطط عمل محددة وقابلة للتشغيل من أجل التعديل والتحسين. وبناء على قائمة المشكلات، وقائمة المخاطر، وتوصيات التحسين المكاني التي ينتجها التقييم، ينبغي اقتراح إجراءات تخطيطية توجه التعديل الديناميكي مباشرة، بحيث تكتسب نتائج التقييم دلالة مباشرة على بدء التعديل. ثم ينبغي وضع معايير للحكم على بدء تعديل المخطط استنادا إلى تقييم الفحص الصحي، من خلال تحديد شروط أو حالات واضحة ومتباينة، مثل أمن الخطوط الدنيا، والدعم الاستراتيجي، وانحراف التنفيذ، مع معايير كمية وإجراءات تحقق، حتى يكون بدء التعديل قائما على أساس واضح. وأخيرا، ينبغي إنشاء إجراء للربط بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي، بحيث تُعرّف نتائج التقييم شرطا قانونيا سابقا لبدء التعديل، ويفتح مسار «اعتماد التقييم - تدليل الحاجة - خطة التعديل - الموافقة والتنفيذ - التغذية الراجعة والتكرار»، مع توضيح قواعد ومتطلبات اتصال كل مرحلة وكل فاعل. وينبغي إدراج أثر التنفيذ بعد التعديل ضمن نطاق الرصد الرئيس في جولة تقييم الفحص الصحي التالية، لتكوين دورة حميدة من التحسين المستمر.
ثانيا، ينبغي توحيد قواعد التعديل المصنف والمعايير الفنية. بناء على شدة ضبط موضوعات التعديل وصعوبة تنفيذها، يمكن تقسيمها إلى ثلاث حالات: مراجعة كبرى، تعديل عام، وصيانة محلية، مع صياغة قواعد فنية مساندة لكل حالة. تقابل المراجعة الكبرى تعديلات تمس البنية المكانية، واتجاه التنمية، وتحديد الأهداف، والخطوط الدنيا المكانية، والبنية الوظيفية، أو تكسر أهداف ومهام الضبط الملزمة. أما التعديل العام فيمثل تحسينا إيجابيا لعناصر التخطيط مثل المناطق الثلاث والخطوط الثلاثة، والخطوط الحضرية الأربعة، ومناطق التخطيط، والخدمات العامة، والمرافق الكبرى، وقوائم المشروعات الرئيسية. وقد يشمل بعض محتويات الضبط الصارم، لكنه لا يؤثر في البنية المكانية الحضرية أو التخطيط الوظيفي. وتشير الصيانة المحلية إلى تعديلات طفيفة أو تصحيحات في خطوط الضبط، والمواقع المكانية، وحدود استخدام الأراضي لأسباب فنية مثل تنفيذ المشروعات، أو اتصال المخططات، أو ترسيم حدود الأرض، أو تصحيح الدقة. ويجب تفصيل حالات مراجعة المخطط وإجراءات التقييم والتدليل في

المراجعات الكبرى، والالتزام الصارم بإجراءات الموافقة الأصلية. أما التعديل العام والصيانة المحلية فيرتبطان بالتحسين الإيجابي للمحتوى الملزم والتعديل المحلي للمحتوى التوقعي، وفيهما تفاصيل فنية كثيرة وتخصص عال؛ لذلك ينبغي استكشاف معايير فنية وقواعد تشغيل موحدة، وتحديد الحالات والنطاقات المسموح فيها بالتعديل والتحسين من خلال قوائم إيجابية.

ثالثا، ينبغي تقسيم صلاحيات الموافقة على نحو معقول بما يطابق صلاحيات ومسؤوليات المحليات. ووفقا لمتطلبات «مستوى حكومي واحد، صلاحية واحدة» في موافقات التخطيط ومتطلبات إصلاح «تبسيط الإدارة، تفويض الصلاحيات، تحسين الرقابة، ورفع مستوى الخدمات»، ينبغي إنشاء آلية موافقة إدارية مترابطة رأسيا. ومن حيث جهات الموافقة، تبقى مراجعة المخطط من صلاحية جهة الموافقة الأصلية، بينما ينبغي أن يكون التعديل العام والصيانة المحلية من صلاحية الحكم الذاتي المحلي. وبصورة محددة، يجب أن تتبع مراجعة المخطط الإجراءات القانونية لإعادة إعداد المخطط العام، أما التعديل العام، لأنه لا يخترق متطلبات الضبط المركزي، فيمكن منحه للمحليات؛ وإلا فإن إجراءات الموافقة المعقدة ستعجز عن الاستجابة السريعة لاحتياجات التنمية المتنوعة. أما الصيانة المحلية فهي شأن تخطيطي دقيق ينبغي أن توافق عليه المدن والمقاطعات مباشرة لتحسين كفاءة الموافقة. وفي الإدارة الإجرائية، ينبغي الالتزام الصارم بإجراءات طلب التعديل، وتدليل الخطة، والموافقة على القرار، وتعزيز تدليل ضرورة التعديل وجدواه، لضمان أن يكون التعديل موضوعيا ومعقولا ومعياريا ومنظما.

3.2.5 مستوى الضمانات: تعزيز آليات السياسة طوال العملية

أولا، ينبغي تحسين منظومة القوانين واللوائح الخاصة بتعديل التخطيط. يجب تسريع مسار تشريع قانون تخطيط الفضاء الإقليمي، وإدراج موضوعات التقييم والتعديل وصلاحياتها وإجراءاتها ومسؤولياتها في الإطار القانوني، وتوضيح القوة القانونية للتقييم والتعديل، وسد الفراغ المؤسسي على المستوى الأعلى. كما ينبغي استكشاف إصدار قواعد إدارية مثل «تدابير إدارة التعديل الديناميكي لتخطيط الفضاء الإقليمي»، لتحديد شروط بدء التعديل الديناميكي، والمعايير الفنية، ومسارات الموافقة، وإدارة النتائج بصورة منهجية، بما يوفر أساسا موحدا ومعياريا للممارسة المحلية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ضمان التنسيق مع قانون إدارة الأراضي وقانون التخطيط الحضري والريفي وغيرهما من القوانين ذات الصلة، حتى تعمل إجراءات التعديل داخل الإطار القانوني.

ثانيا، ينبغي دفع الابتكار المحلي في نظم إدارة التعديل الديناميكي. ينبغي تشجيع المقاطعات والبلديات على إصدار لوائح محلية، مع قواعد تنفيذ أو إجراءات تشغيل داعمة وفق الواقع المحلي، وأن تركز على توضيح حالات التطبيق المحددة للتعديل الديناميكي، ومتطلبات التدليل الفني، وإجراءات الإفصاح والاستماع العام. كما ينبغي تشجيع المحليات على التجريب والابتكار المؤسسي في التعديل الديناميكي، لتراكم الخبرات اللازمة لتحسين المنظومة الوطنية.

ثالثا، ينبغي تعزيز الضمانات السياسية المساندة للتعديل الديناميكي. فالتعديل الديناميكي ليس تحسينا فنيا معزولا للتخطيط المكاني، بل عمل منهجي يرتبط ارتباطا عاليا بسلسلة من سياسات التخطيط والأراضي القائمة، مثل ضبط التخطيط، واستخدام الأراضي، وتخصيص العناصر. وينبغي تعزيز اتصال آلية التعديل الديناميكي بسياسات التخطيط والأراضي، واتخاذ تحسين التخطيط الوظيفي للفضاء الإقليمي قائدا لفتح واجهات السياسات بين تعديل التخطيط المكاني، وسياسات ضبط «الخطوط الثلاثة»، ونقل التخطيط وتنسيقه، وإدارة مؤشرات خطط استخدام الأراضي، وموافقات الأراضي وتوريدها، وغيرها من المجالات، بما يدفع التخصيص الكفء للعناصر المكانية.

رابعا، ينبغي تنفيذ رقابة وتقييم صارمين لتعديل التخطيط. يجب إنشاء نظام شفاف للإفصاح طوال العملية، وأن تنشر وفقا للقانون معلومات مثل تدليل ضرورة التعديل، ومسودة خطة التعديل، ونتائج الموافقة. وينبغي الاعتماد على منصة رصد الفضاء الإقليمي لرصد السلوكيات المخالفة واختراق الخطوط الدنيا والإنذار بها في الوقت الحقيقي، وتنفيذ تفتيشات خاصة دورية. كما ينبغي إدراج تنفيذ التعديل الديناميكي في نظام تقييم أداء الحكومات المحلية ومحتوى تفتيش الموارد الطبيعية، ومساءلة المخالفات بصرامة، بما في ذلك انتهاك الإجراءات، واختراق الخطوط الدنيا، والتزوير.

4 الخاتمة

تتطلب القدرة الديناميكية لحوكمة الفضاء الإقليمي ألا يبقى تخطيط الفضاء الإقليمي أداة ساكنة لضبط الخريطة، بل أن يتحول إلى «آلية حوكمة مكانية» قادرة على التحسين المستمر والتكيف الذاتي، وتدفع باستمرار التوازن بين الضبط الصارم والتنمية المرنة. وبسبب عدم وضوح قيمة التعديل الديناميكي وتأخر العرض المؤسسي، يصعب على تنفيذ المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات أن يستجيب لعدم اليقين وأن يتكيف مع واقع الحوكمة المكانية. كما لا يزال تحسين التخطيط ديناميكيا استنادا إلى نتائج التقييم واقفا عند مستوى التصميم الأعلى الوطني، ومن ثم تبرز حاجة عاجلة إلى إنشاء آلية تنسيق بين تقييم الفحص الصحي والتعديل الديناميكي لدفع التنفيذ الفعال للتخطيط. وبناء على منطق التفاعل الثنائي والتصحيح المستمر بين

«التشخيص - العلاج» في التقييم والتعديل، يبني هذا البحث إطارا لآلية التعديل الديناميكي للمخططات العامة على مستوى المدن والمقاطعات يتكون من مستويات الأهداف، والمبادئ، والمحتوى، والتشغيل، والضمانات. ويستهدف الإطار رفع فعالية حوكمة الفضاء الإقليمي، ويتمسك بملاءمة الصلابة والمرونة والتحسين المنهجي. ومن خلال الإدارة الدقيقة لعناصر التعديل، وإنشاء ارتباط صارم بين التقييم والتعديل، وصياغة قواعد موحدة للتعديل المصنف، وتوضيح صلاحيات الموافقة المطابقة للمسؤوليات، وضمان السياسات طوال العملية، يشكل الإطار آلية تشغيل متناسقة ومؤسسية من «التقييم - التعديل - إعادة التخطيط»، بهدف رفع قابلية نظام التخطيط للتكيف ومرونته وتحقيق الحوكمة الديناميكية لتخطيط الفضاء الإقليمي.

إن إنشاء آلية للتعديل الديناميكي في تخطيط الفضاء الإقليمي مشروع نظامي معقد. ويجب أن يستوعب العلاقات بين الحكومة والسوق، وبين المركز والمحليات، وبين إعداد التخطيط وتنفيذه، وأن يوازن حدود «عدم اليقين» و«اليقين» [26]. وينبغي له أن يضمن تنزيل النوايا الاستراتيجية الوطنية طبقة بعد أخرى، مع تجنب التدخل الإداري المفرط الذي يكبح حيوية التنمية المحلية. كما يلزم النظر بصورة متكاملة في عوامل متعددة، منها اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغير النمط الطبيعي، وتعديل السياسات الكلية، ومواصلة الاستكشاف على المستويين النظري والعملي.

المراجع

[1] سون شيوين. بحث أساسي في منظومة الإشراف على تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي. Urban Planning Forum, 2024(2): 12-17.

[2] هوانغ شيويفي، ليو زه، ليو وي، وآخرون. بحث في مناهج تقييم الفحص الصحي لتنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي العابر للأقاليم: حالة المخطط العام للفضاء الإقليمي لمنطقة العرض للتنمية المتكاملة الإيكولوجية الخضراء في دلتا نهر اليانغتسي (2021-2035). Planners, 2025, 41(8): 39-47.

[3] لي شياونان، رن فنغ. استكشاف وابتكار تقييم الفحص الصحي لتخطيط الفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات: حالة شنيانغ. Planners, 2022, 38(5): 95-100.

[4] تشنغ مينغ، شياو هان، تشانغ تشي. بحث في منظومة تقييم تنفيذ المخططات العامة للفضاء الإقليمي على مستوى المدن والمقاطعات. Planners, 2020, 36(Suppl. 1): 5-9.

[5] خه تشنغقوه، تشو فانغ، هو هاي. تقييم الفحص الصحي لتخطيط الفضاء الإقليمي في قوانغتشو. Planners, 2020, 36(22): 60-64.

[6] لو جي، وانغ جينغرو، شيه لايرونغ، وآخرون. بناء إطار تقني ونظام مؤشرات لتقييم تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي على مستوى المقاطعة. Planners, 2025, 41(3): 17-24.

[7] رونغ ونجي، تسوي ينغ، وانغ شين. بناء آلية رصد وإنذار مبكر لتقييم الفحص الصحي لتخطيط الفضاء الإقليمي على مستوى المدينة: حالة داليان. Planners, 2025, 41(3): 110-117.

[8] وانغ نان، تشو بيجوان، هو تاو، وآخرون. إطار نظري ومسار عملي لتقييم تنفيذ تخطيط الفضاء الإقليمي في اتجاه التنمية عالية الجودة. Planners, 2025, 41(3): 9-16.

[9] وو زوبين، تشنغ تشيهانغ، هوا ونجينغ. العودة إلى الحوكمة المكانية: مسارات التغذية الراجعة بين تقييم الفحص الصحي لتخطيط الفضاء الإقليمي وإدارة التنفيذ. Planners, 2025, 41(3): 1-8.

[10] تشيان جينغ، تانغ شين، يو يانغيانغ، وآخرون. مسار تعاوني بين تخطيط الفضاء الإقليمي وتقييم الفحص الصحي الحضري في ظل التفكير النظمي: حالة شنتشن. Planners, 2025, 41(3): 25-32.

[11] يويه ونزه، وانغ نان، تشانغ روي، وآخرون. نقاش حول آلية التعديل الديناميكي للتخطيط المكاني عبر الإصلاح الشامل للأراضي على مستوى الإقليم كله. China Land, 2025(12): 14-17.

[12] وانغ شينتشه. الصيانة الديناميكية للمخططات العامة للفضاء الإقليمي: استكشاف عملي، تنسيق إداري، وتحسين الآلية. Journal of Urban Studies, 2025, 3(3): 41-47.

[13] تشانغ شيويهيوان، ليو تشيانغ، شو جينغتشيوان، وآخرون. استخدام التقييم والتعديل لدفع المعايرة الديناميكية بين تخطيط التنمية وتخطيط الفضاء الإقليمي: تصميم مسار للتكامل الثلاثي بين الزمن والمحتوى والمؤسسة. Urban Development Studies, 2025, 32(8): 11-18.

[14] هو هايبوه، شيا لو. آليات تقييم وصيانة المخططات العامة للفضاء الإقليمي من منظور الحوكمة المكانية. Urban and Rural Planning, 2023(3): 17-24.
[15] وانغ فوهاي، سون شيوين، تشو جيانيون، وآخرون. التخطيط الحضري: من الخريطة النهائية إلى التخطيط الديناميكي؛ ممارسة ونظرية التخطيط الديناميكي. City Planning Review, 2013, 37(1): 70-75.
[16] يي شياوشيانغ. دينامية التخطيط الحضري وآلية التنفيذ المرن. Academic Exchange, 2016(11): 138-143.
[17] قو داتشه، قوان زاولاين. نظرية وممارسة «التخطيط الديناميكي» في المملكة المتحدة. City Planning Review, 2013, 37(6): 81-88.
[18] دينغ قوشنغ، سونغ يان، تشن يانبينغ. آلية ومفهوم ومسار تعزيز التخطيط الديناميكي عبر تقييم التخطيط. Planners, 2013, 29(6): 5-9.
[19] سون شيوين. من التخطيط الحضري والريفي إلى تخطيط الفضاء الإقليمي. Urban Planning Forum, 2020(4): 11-17.
[20] وو تشيتشيانغ، شن تشينغجي، وانغ ياجوان، وآخرون. نموذج تخطيطي جديد: طرح المفهوم، ومنظومة المنهج، ومسار الممارسة. Urban Planning Forum, 2025(6): 11-17.
[21] يويه ونزه، وانغ تيانيو. تأملات في القضايا الأساسية لضبط استخدام الفضاء الإقليمي في الصين. China Land Science, 2019, 33(8): 8-15.
[22] تشانغ بينغ. المعرفة والفعل في تخطيط الفضاء الإقليمي. Urban Planning Forum, 2022(1): 10-17.
[23] تشيو باوشينغ. علم التعقيد وتحول التخطيط الحضري. City Planning Review, 2009, 33(4): 11-26.
[24] وانغ شينتشه، يانغ يوهان، زونغ لي، وآخرون. النقل المكاني من التخطيط العام إلى التخطيط التفصيلي في الفضاء الإقليمي: المآزق العملية، المنطق الأساسي، وإجراءات التحسين. Urban Planning Forum, 2023(2): 96-102.
[25] تشاو قوانغينغ، ليو شوجوان. تأمل في منطق توجيه التخطيط وضبطه من منظور السلوك الإداري: المحتوى الإلزامي والضبط الصارم. Urban Planning Forum, 2025(5): 31-38.
[26] تشانغ شانغوو. النظام التقني لإعداد تخطيط الفضاء الإقليمي: البنية العليا والاختراقات الرئيسية. Urban Planning Forum, 2022(5): 45-50.

ترجمة بمساعدة الذكاء الاصطناعي